

"دور نظم المعلومات في تثمين القدرات المحلية"

دعلوس الأخضر ، طالب دكتوراه في العلوم السياسية،

جامعة الجزائر3، تحت اشراف الأستاذ: د.حاروش نورالدين، مخبر: دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر

البريد الالكتروني: daalous.lakhdar@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/ 15 تاريخ القبول: 2021/12/ 02 تاريخ النشر 2021/12/31

ملخص: تزايد اهتمام الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة بأنظمة المعلومات وتطبيق تكنولوجيات المعلوماتية على مستوى الجماعات المحلية، في إطار تطبيق الإدارة الإلكترونية ورقمنة العديد من الملفات على المستوى الولاية والبلدية، لاسيما متعلق بالحالة المدنية من خلال اصدار الجواز السفر وبطاقة الهوية البيومترية، هذا إضافة الى تطبيق أنظمة معلومات أخرى مستحدثة، في إطار تدوين ومتابعة قاعدة بيانات لمختلف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والتنمية بشكل مستمر، إضافة الى الأمور المالية والميزانية، الأمر الذي يسمح بسرعة الوصول الى المعلومة ومن ثم سرعة اتخاذ القرار وتقييم تبعاته، علاوة على المساعدة في عملية التخطيط، يعد توفير المعلومات والمعطيات والبيانات بشكل فعال ومحين أمرا في غاية الأهمية، حيث من شأنه أن يعمل على ابراز مختلف القدرات سواء أكانت بشرية، مادية أو مالية، واطهار نقاط القصور ونقاط القوة، الأمر الذي يساعد صانعي القرار على تثمين القدرات الموجودة على مستوى الجماعات المحلية في سبيل تحقيق التنمية وتحقيق تطلعات ساكنيها.

كلمات مفتاحية: نظام المعلومات، تثمين القدرات المحلية، الجماعات المحلية، التنمية المحلية، القدرات المحلية.

Abstract:

(In recent years, the Algerian state has increased its interest in information systems and the application of information technologies at the local community level, in the framework of applying electronic administration and digitizing many files at the state and municipal level, particularly in relation to the civil situation through the issuance of passports and biometric identity cards. In the context of codification and follow-up of a database of various social, economic and development indicators on an ongoing basis, in addition to financial and budgetary matters, which allows for rapid access to information and thus rapid Decision and assessment of its consequences, as well as assistance in the planning process, The provision of information, data and data in an effective and timely manner is crucial, as it will highlight different capacities, whether human, material or financial, and show points of shortcomings and strengths, which helps decision makers to value existing capacities at the community level To achieve development and achieve the aspirations of its inhabitants

Keywords: information systems, Assessing local capacities, Regional groups, Local development

1. مقدمة:

كل عملية تطوير تستهدف النهوض بالتنمية المحلية على مستوى البلدية والولاية تستلزم بالضرورة وجود نظام معلومات دقيق ومخين، يتضمن جميع المعطيات والامكانيات والقدرات التي تتناول مختلف محاور التنمية المحلية، سواء أكانت بشرية أو مادية أو مالية.

تكمن أهمية وجود نظام المعلومات في كونه يقوم بتشخيص دقيق لأهم نقاط القصور والضعف من جهة ونقاط التميز والقوة للقدرات المحلية، فالأولى تستدعي الإصلاح والحل، بينما تتطلب الثانية التثمين والتطوير للوقوف أمام التحديات الكبيرة التي تواجهها الجماعات الاقليمية في سبيل جعل هذه الأخيرة خلاقة للثروة عوضاً أن تبقى مجرد عبء على الدولة أو على غيرها من الجماعات الاقليمية في اطار مايسمى بالتضامن المحلي.

يعتبر نظام المعلومات ذلك المحتوى المعد بشكل جيد ومحكم، والذي تبرز من خلاله خصوصيات الاقليم وقدراته وجاذبيته، والذي يختصر الكثير من الوقت والجهد على المخططين وعلى المستثمرين، فهو الأداة الهامة التي تجعل من عملية البرمجة والتخطيط أكثر سهولة وأكثر نجاعة، كما يجعل من دراسات الجدوى المتعلقة بالاستثمار أكثر دقة.

ومن هذا التقسيم تتجلى أهداف نظام المعلومات المتمثلة خاصة في تقيم القدرات المحلية، سواء أكانت بشرية، مادية (وطبيعية) أو مالية، وذلك من خلال القيام بأحسن عملية استغلال لها لأجل النهوض بالتنمية المحلية والرقى بها وخلق الثروة وتحسين الخدمة العمومية، تلبية لطموحات وتطلعات المواطنين وحل مشاكلهم واستجابة لانشغالهم ومتطلباتهم اليومية والمستقبلية.

وعليه فقاعدة البيانات الحينة والمضبوطة لنظام المعلومات من شأنها أن تجعل متخذي القرار على اطلاع بكافة المعطيات الميدانية اللازمة التي تسمح لهم بترتيب الاولويات المتعلقة بالشؤون المحلية من خلال التركيز على الضروريات الملحة واستبعاد أو تأجيل مايقبل أهمية في برمجة المشاريع وتسيير واستغلال مختلف الامكانيات المتاحة بشكل يكرس النجاعة في التسيير والعقلانية في الانفاق.

وعلى هذا الأساس ازداد اهتمام الدولة، لاسيما وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في السنوات الأخيرة بإنشاء وتطبيق نظم مختلفة للمعلومات على المستوى المحلي في الولايات والبلديات تعنى بتوفير معلومات خاصة بعدة مجالات، سعيًا لتحقيق الأهداف المرجوة المتمثلة في الكفاءة و الفعالية في

التسيير، اضافة الى تطبيق مختلف مستلزمات تجسيد الادارة الالكترونية التي أصبحت هدفا منشودا لترقية المرفق العام وتحقيق التطور والتنمية في مختلف المجالات.

هذا السياق يدفعنا إلى طرح الاشكالية التالية:

- كيف يساهم نظام المعلومات في إبراز وتثمين القدرات المحلية؟

هذه هي اشكالية الدراسة الأساسية والتي يمكن تفريعها كما يلي:

- ما المقصود بنظام المعلومات على المستوى المحلي؟
- كيف يمكن استغلال نظام المعلومات في تثمين القدرات المحلية؟
- ماهو واقع تطبيق نظام المعلومات وواقع استغلاله في تثمين القدرات المحلية في الجزائر؟
- هذه التساؤلات التي سيحاول الباحث الاجابة عنها من خلال المحاور الرئيسية التالية:
- المقصود بنظام المعلومات على مستوى الجماعات المحلية
- نظام المعلومات وتثمين القدرات المحلية
- واقع وآفاق تطبيق نظام المعلومات في تثمين القدرات المحلية في الجزائر
- اقتراحات

1. المقصود بنظام المعلومات على مستوى الجماعات المحلية:

قبل التطرق الى نظام المعلومات وتعريفاته ومن ثم تناول المقصود بنظام المعلومات على مستوى الجماعات المحلية، لابد من تناول خصائص المعلومات المطلوبة لهذه الأنظمة كمطية ضرورية.

1.1. خصائص المعلومات وأهميتها:

حتى يمكن للمعلومات أن تؤدي إلى زيادة معرفة مستخدميها بالأسلوب والوقت الملائمين، لابد وأن تتوفر فيها بعض الخصائص المتمثلة في: الملاءمة، الوقتية، السهولة والوضوح، الصحة والدقة، الشمول، القبول. من هنا تتضح لدينا أهمية المعلومات في اتخاذ القرارات؛ حيث أن متخذ القرار إذا أراد حلّ مشكلة معينة، فإنه يلجأ إلى تعريفها، ثم تطوير بدائل الحلول لها؛ ومن ثم جمع المعلومات لكل بديل. والمعلومات التي

يـجمـعها قد يكون في حالة تأيـد منها، أو في حالة المخاطرة، أو في حالة عدم التأيـد من المعلومات التي لديه.¹

2.1. تعريف نظام المعلومات:

لقد عرفت جمعية نظم المعلومات الأمريكية نظام المعلومات - بصورة عامة - بأنه: " نظام آلي يقوم بجمع وتنظيم وإيصال وعرض المعلومات؛ لاستعمالها من قبل الموارد البشرية في مجالات التخطيط والرقابة للأنشطة التي تمارسها المؤسسة"

كما تمّ تعريفه أيضا بأنه: "ذلك النظام الذي يقوم بتزويد المؤسسة بالمعلومات الضرورية اللازمة لصناعة واتخاذ القرارات، وذلك في الوقت المناسب، وعند المستوى الإداري الملائم؛ ومثل هذا النظام يقوم باستقبال البيانات، ونقلها، وتخزينها، ومعالجتها، واسترجاعها، ثم توصيلها بذاتها بعد تشغيلها إلى مستخدميها، في الوقت والمكان المناسبين"²

أيضا: " نظام المعلومات هو بيئة تحتوي على عدد من العناصر التي تتفاعل فيما بينها ومع محيطها بهدف جمع البيانات ومعالجتها حاسوبيا وإنتاج وبت المعلومات لمن يحتاجها لصنع القرار"³

وهناك العديد من أنواع نظم المعلومات بتسميات مختلفة ك: نظام المعلومات الجغرافية، نظام المعلومات الإدارية، نظام المعلومات الاستراتيجي، نظم دعم القرار، نظم دعم القرار الجماعي... الخ والنظام هو مجموعة الاجزاء المترابطة التي تتفاعل مع البيئة ومع بعضها البعض لتحقيق هدف ما عن طريق قبول المدخلات وإنتاج المخرجات من خلال اجراء تحويل منظم.

هذا النظام يحتوي على ثلاثة اجزاء متفاعلة رئيسية هي:

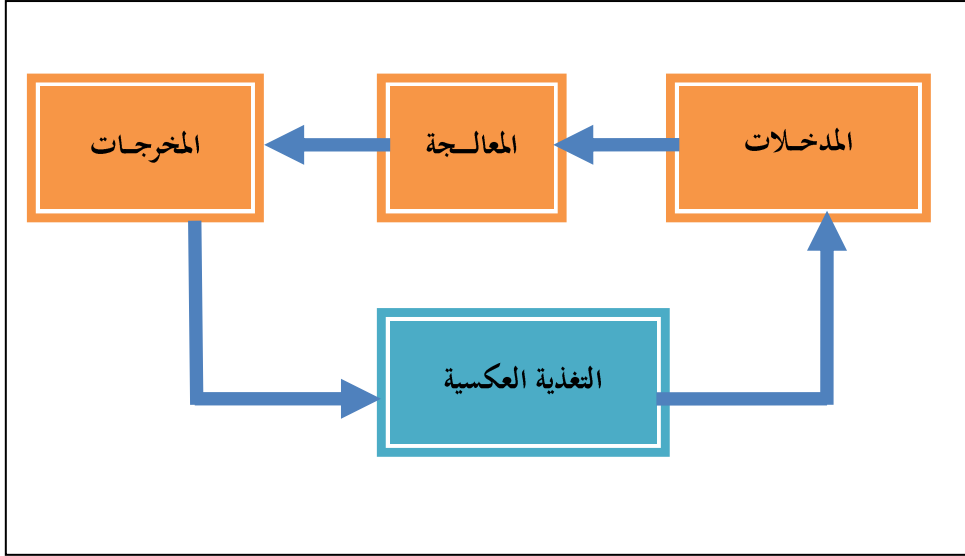
1. المدخلات (input): وتتمثل في استحصال وتجميع مختلف العناصر والمعطيات والبيانات الأولية اللازمة خلال فترة معينة، والتي يجب أن تتوفر وتنظم لأغراض المعالجة.

2. المعالجة (processing): وهي عملية تحويلية يتم من خلالها تحويل المدخلات الى مخرجات، كالحسابات مثلا.

3. المخرجات (output): وتـتـعلق بنقل العناصر التي انتجت خلال عمليات التحويل الى الجهات التي تحتاجها لاتخاذ القرار.⁴

وهناك من يضيف التغذية العكسية (feedback) والرقابة (control)، والنظام الذي يحتوي على هذين المكونين قد يسمى نظام التحكم والضبط (cybernetic system).⁵

وعليه وبصفة عامة يمكن توضيح أجزاء النظام في الشكل الآتي:



عناصر (عمليات النظام)

3.1. نظام المعلومات على مستوى الجماعات المحلية:

لقد تزايد اهتمام الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة بتطبيق تكنولوجيات المعلوماتية على مستوى الجماعات المحلية، حيث صرح وزير الداخلية قائلا: "وأكثر من ذلك وذاك، ستكرس سنة 2017 لتحقيق مشروع استراتيجي للحكومة الالكترونية على المستوى المحلي، ألا وهو "البلدية الالكترونية" التي ستكون هذه السنة سنة تطوير نظمها المعلوماتية المتكاملة وتطبيقاتها في مختلف مجالات نشاط البلدية، حيث ستعرف أولى مراحلها التجريبية مع مطلع سنة 2018 ببلدية الجزائر الوسطى تحسبا لتعميمها"⁶

لكن هذا الاهتمام بالإدارة الالكترونية جاء متأخرا مقارنة مع دول شقيقة كالمغرب مثلا، اضافة الى أنه يتعلق بخدمات الحالة المدنية على وجه الخصوص، اضافة إلى بعض الملفات المعنية وإن وجد سابقا —

بشكل محدود- فهو غارق في التقليدية بعيدا عن النظم الحديثة للمعلوماتية ولا يحظ بالاهتمام والعناية اللازمين، كما سنبين ذلك لاحقا.

ذلك مايدفعنا للتطرق للتجربة المغربية، حيث - ووفقها- فإن نظام المعلومات على مستوى الجماعات المحلية هو أداة لا غنى عنها لوضع خطط تنمية للجماعات المحلية. يتكون هذا النظام من مجموعة من وحدات حاسوبية، مرتبطة بقاعدة بيانات، يسمح للبلدية بتطوير دراساتها، والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في أراضيها وخطة التنمية المجتمعية الخاصة بها، كما يتضمن هذا النظام أدوات تسمح للبلدية بتقييم عمليات التخطيط المحلية ⁷.

يعد النظام المعلوماتي الجماعي (المحلي) في المغرب من الآليات الهامة لدعم التخطيط المحلي، ويهدف كذلك إلى تفعيل التنمية البشرية والاجتماعية بالجماعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمملكة . يتكون النظام المعلوماتي الجماعي من وحدات معلوماتية، مبنية حول قاعدة معطيات، ومجموعة من الدلائل (دليل تجميع المعلومات، دليل استعمال النظام، دليل الإدارة التقنية للنظام) تمكن الجماعات من إعداد مونوغرافيات محلية ومخططات جماعية للتنمية و احتساب مجموعة من المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية، كما يتوفر النظام المعلوماتي الجماعي على أدوات مساعدة لتنظيم ورصد وتقييم عملية التخطيط .

دليل تجميع المعلومات : هو نظام معلوماتي شامل، يهدف إلى تحديد إجراءات تجميع و إدماج المعطيات وإعداد المخطط الواجب وضعه لاستغلال النظام المعلوماتي الجماعي على صعيد الجماعات. و تتكون الشريحة المعنية بهذا النظام من أعضاء فرق التنشيط المحلية، و مستعملي النظام داخل الجماعة.

دليل استعمال النظام : يهدف هذا الدليل إلى توجيه المستعمل اثناء استخدام النظام المعلوماتي الجماعي عبر طريقة مرنة وفعالة لتمكين المستعمل من استغلال سهل لجميع الإمكانيات التي يتيحها. ويقسم هذا الدليل إلى قسمين، وهما الوظائف النمطية والوظائف الخاصة، وذلك حرصا على عدم وقوع التكرار عند عرض طريقة العمل على مستوى كل شاشة للتعبئة .

الوظائف النمطية: خصص هذا القسم لعرض المبادئ العامة لاستعمال النظام، كتشغيل النظام، وتمثل هذه المبادئ في نمطية الحدود المشتركة للمستعملين التي تم احترامها عند إنجاز النظام ، بهدف تسهيل وتمكين المستعملين من النظام وتقليص مجهود التكوين الضروري بحيث يمكن للمستعمل الذي اكتسب تجربة الاستعمال في سياق ما.

والوظائف الخاصة : ويعرض هذا القسم من الدليل التوجيهات والإرشادات الخصوصية لاستعمال الوظائف الخاصة للنظام على مستوى مجموعة من المجالات المختلفة كاعداد المخطط والديموغرافيا. دليل الإدارة التقنية للنظام : يهدف هذا النظام إلى تحديد إجراءات تجميع و إدماج المعطيات والتخطيط المحلي بالنسبة لكل صنف، وإعداد المخطط الواجب وضعه لاستغلال النظام المعلوماتي الجماعي على صعيد الجماعات. و تتكون الشريحة المعنية بهذا النظام من أعضاء فرق التنشيط المحلية، و مستعملي النظام داخل الجماعة، وبذلك فهو نظام معلوماتي شامل⁸.

2. نظام المعلومات وتثمين القدرات المحلية:

يلعب نظام المعلومات دورين أساسيين:

1- دور وصفي :حيث يسمح بإعطاء نظرة دقيقة عن وضعية المؤسسة مثلا الميزانية المحاسبية؛

2- دور المعالجة ودوران المعلومات التنظيمية : مثل إرسال الأوامر، توحيد طريقة العمل،... إلخ.

ويقوم نظام المعلومات بإنتاج المعلومات؛ من أجل مساعدة المديرين في أداء المهام التشغيلية والإدارية، واتخاذ القرارات.

ويتم تصميم نظام المعلومات؛ بحيث يمد الإدارة العليا بمعلومات عن الفرص والتهديدات النابعة من البيئة الخارجية، وكذلك عن مؤشرات الاداء داخل المؤسسة؛ وهو مايمكن الإدارة من زيادة القيمة المضافة، ووضع إستراتيجيتها والرقابة عليها، وفي هذا المجال يتم إعداد النماذج الملائمة وإدخالها في الحاسوب، بحيث تعكس درجة واقعية أداء المؤسسة، وكذلك درجة تفاعلها مع البيئة الخاصة بها.

ويعد نظام المعلومات في مجتمع المعرفة بمثابة الجهاز العصبي؛ نظرا لارتباط المعلومات بجميع أشكال النشاط ومستوياته الحيوي، ويشمل نظام المعلومات مقومات ومرافق وأنشطة إنتاج المعلومات، وتجهيزها، وتيسير استغلالها، فضلا عن قنوات النشر والمؤسسات التي تضطلع بمهام تجميع أوعية المعلومات⁹.

لذلك فإن نظام المعلومات المعد بشكل دقيق يساهم بشكل مباشر في إبراز مكان القوة والضعف في القدرات المحلية في الجماعات المحلية، حيث تظهر النقاط الايجابية التي تستدعي الاستغلال والاستثمار والتثمين وتظهر النقاط السلبية التي تتطلب من صانع القرار المعالجة والحل.

تقسم هذه القدرات المحلية إلى: قدرات بشرية، قدرات مادية وطبيعية، قدرات مالية، يمكن أن تبرز من خلال نظام معلومات مشترك أو من خلال نظام معلومات خاص بكل واحدة منها.

- نظام المعلومات خاص بالموارد البشرية:

يعمل على ادخال ومعالجة بيانات داخلية وخارجية تخص مختلف الموظفين والعاملين تساعد على تـثمين القدرات البشرية وترجمة ذلك من خلال عملية التخطيط للموارد البشرية:

1- بيانات داخلية:

-بيانات عن التنظيم الحالي للجماعات المحلية، سواء أكانت بلدية أو ولاية و أهدافها والتعديلات المنتظر إجـراءها في المستقبل.

-بيانات عن القوى العاملة الحالية : وحدة البيانات يمكن تصنيفها بعدة طرق، وبصفة عامة يمكن توزيع وتصنيف العاملين مثالا كما يلي:

-توزيع الموظفين الحاليين خلال فترات سابقة للتعرف على تطور أنواعهم وأعدادهم؛

-توزيع الموظفين حسب نوع الوظيفة أو التخصص؛

-توزيع الموظفين حسب الإدارات والأقسام أو الفروع للتعرف على توازن العمالة بينها؛

-توزيع الموظفين حسب السن، الجنس، التأهيل العلمي...الخ.

-بيانات عن التغيرات المتوقعة على أساليب وطرق العمل.

-بيانات عن النشاط الرئيسي لمختلف المصالح ومستوى أدائها...الخ.

2-بيانات خارجية:

ينبغي على القائمين بإعداد خطة الموارد البشرية بالمؤسسة ضرورة الإلمام بمجموعة من المتغيرات التي تحدث خارج المؤسسة و في المجتمع الموجودة فيه، حيث أن الجماعات المحلية نظام مفتوح يتأثر بالمتغيرات البيئية المحيطة، وهناك مجموعة من البيانات الأساسية التي ينبغي الحصول عليها من خارج الجماعات المحلية منها:

-بيانات عن سوق العمل

-بيانات عن سياسة العمالة والتشغيل على مستوى الدولة.

-بيانات عن سياسة التعليم والتكوين على مستوى الدولة¹⁰.

إن هذا النظام من شأنه اظهار مواضع الخلل في تركيبة الموارد البشرية وأيضاً اظهار القدرات البشرية الموجودة من كفاءات ومهارات من خلال تطبيق أنظمة قياس الأداء، وبالتالي يعمل صانع القرار على تثمينها من خلال تحفيزها وترقيتها وحسن استغلالها بما يتوافق مع قدراتها الخاصة.

لا يقتصر الامر في هذا النظام على الموارد البشرية العاملة داخل الجماعات المحلية، بل يتعداها الى تناول المتغيرات الديمغرافية، فلا شك ان معدلات النمو الديمغرافي المرتفعة وما يرافقها من ارتفاع في نسبة الاطفال سوف تؤدي الى بروز مشكلات تنموية محلية خاصة في قطاع التعليم، الصحة، الشغل، الاسكان، الطلب على المياه، البيئة وغيرها، وبذلك فهي عناصر وجب ابرازها من اجل دمجها في عمليات اتخاذ القرارات¹¹.

- نظام معلومات خاص بالقدرات المادية:

ان وضع نظام معلومات يقوم بمجرد الامكانيات المتاحة محليا ويعالج المعطيات المتعلقة بالإمكانيات المادية كالثروات الطبيعية والأراضي الصالحة للزراعة والأوعية العقارية الموجهة للاستثمار والمؤهلات الطبيعية والسياحية والتراثية والثقافية الموجودة من شأنه أن يسمح بتثمينها من خلال حسن استغلالها واستثمارها من طرف الجماعات المحلية سواء بطريقة مباشرة أو بمشاركة القطاع الخاص، وبالتالي تحقيق تنمية نابعة من خصوصيات المنطقة تجسد ما يسمى بجاذبية الإقليم، الأمر الذي يجذب الكفاءات والمستثمرين إليه.

- نظام معلومات خاص بالقدرات المالية:

حيث يتيح هذا النظام القيام بمجرد دقيق لجميع القدرات المالية المتاحة للجماعة المحلية، سواء أكانت ولاية أو بلدية، تلك القدرات المتمثلة في حصر الضرائب الممكنة والمداخيل الممكنة تحصيلها من مختلف الممتلكات من خلال الكراء أو البيع بالمزايدات على سبيل المثال، اضافة لمختلف الأعمال التي يمكن القيام بها في اطار الصلاحيات الممنوحة والتي من شأنها در المداخيل المالية على ميزانية الجماعة المحلية وزيادتها. هذا النظام يبرز مختلف القدرات المالية الموجودة وتلك التي يمكن استحداثها وبالتالي السماح لصانعي القرار على المستوى المحلي بتثمينها سعياً لتحسين المالية المحلية.

مما سبق يظهر بشكل جلي كيف يساهم نظام المعلومات في ابراز مختلف القدرات المحلية ومن ثم تثمينها وحسن تدبيرها و استغلالها، من خلال تمكين صانعي القرار على مستوى الجماعات المحلية من التخطيط

الجيد واتخاذ القرارات الرشيدة والسليمة المبنية على معطيات واقعية وحديثة، حيث يسهل عليهم دراسة وتحليل البدائل المتاحة، وذلك في مختلف الأنشطة والخدمات.

يقدم نظام المعلومات لمتخذي القرارات على مستوى المحلي المعلومات بسهولة وبسرعة وبكميات هائلة ومتنوعة ومبسطة في نفس الوقت، نظرا لما تلعبه هذه النظم في تحليل ومعالجة البيانات واخراجها في صورة تساعد المخطط ومتخذ القرار من الوقوف على الحقائق الموجودة ومسايرتها والتنبؤ بتطوراتها بناء على معطيات الظواهر الطبيعية والبشرية للإقليم المحلي¹².

يلعب استعمال واستغلال نظام المعلومات دورا غاية في الاهمية - كما رأينا - ليس فقط في تـثمين القدرات المحلية، بل ان تسخير الامكانيات اللامتناهية التي توفرها تقنية المعلومات من اجل احلال تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية من خلال تعزيز التكنولوجيا من شأنه تحقيق التنمية المستدامة¹³.

3. واقع وآفاق تطبيق نظام المعلومات في تـثمين القدرات المحلية في الجزائر:

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بتطبيق الادارة الالكترونية وأنظمة المعلومات، حيث أكد وزير الداخلية و الجماعات المحلية أن تعميم الإدارة الالكترونية على جميع القطاعات سيتم مع نهاية سنة 2015 و سيمسح للدولة باقتصاد ملياري دج سنويا، و أوضح أن "الإدارة الالكترونية تربط حاليا قطاعي الداخلية و العمل و التضامن الاجتماعي مع اشراك القطاعات الأخرى في هذه تواليا الديناميكية".

و أضاف الوزير أن "الإدارة الالكترونية تعد بداية لإنشاء الحكامة (الالكترونية) الجزائرية الذي هو هدف أسمى للدولة الجزائرية"¹⁴

لكن الأمر لم يتحقق بشكل كامل ونحن في منتصف سنة 2018، مع أن المقصود في الحقيقة هو خدمات الكترونية وليس ادارة الكترونية بالمعنى الكامل، لذلك ورغم العديد من المحاولات المبذولة والتي تستحق التـثمين إلا أنه لم يتم تجسيد نظام معلومات حقيقي على مستوى الجماعات المحلية رغم أن المادة 81 من قانون الولاية الموجودة في الفرع المتعلق بالتنمية الاقتصادية نصت على مايلي: " ينشأ على مستوى كل ولاية بنك معلومات يجمع كل الدراسات والمعلومات والاحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالولاية.

وتعد الولاية جدولا سنويا يبين النتائج المحصل عليها في كل القطاعات ومعدلات نمو كل قطاع.

تحدد كفاءات تنظيم هذا البنك وسيره عن طريق التنظيم¹⁵

لكن إلى اليوم لم يصدر نص تنظيمي يحدد كفاءات تنظيم هذا البنك وسيره! الأمر الذي يعكس ضعف الإرادة السياسية في تجسيده.

– قراءة في نظم المعلومات المطبقة ودورها في تبيين القدرات المحلية:

1- نظام المعلومات الجيوتقنية:

نظام المعلومات الجيوتقنية (SIG) (Système d'Informatique Géotechnique) هو نظام موجود ومطبق في بعض البلديات وهو مشابه للنظام الموجود في مديرية البرجة ومتابعة الميزانية، حيث يتضمن جميع القطاعات: التعليم، الصحة... الخ وهو متصل بالدائرة والولاية، لكنه نظام ضعيف المحتوى، غير دقيق، غير شامل، غير محين، والأسوأ أنه لا يستغل في اتخاذ القرارات والتخطيط، حيث غالبا ما يرجع صانعو القرار إلى الاستجابة إلى المطالب الفئوية، الاحتجاجات، أصحاب المصالح، جماعات الضغط، الأوامر الفئوية، ...، مما يجعل القرارات المتخذة من صانعي القرار المحلي ارتجالية في كثير من الأحيان وغير مدروسة بسبب عدم استنادها على معطيات ومعلومات واقعية وحقيقية، لذلك لا يمكن الحديث هنا عن تبيين القدرات المحلية إلا في نطاق ضيق.

2- أنظمة أخرى نص عليها قانون البلدية في المادة 126 منه: تشكل بعض السجلات والبطاقات الموجودة بالبلديات أنظمة معلومات في حد ذاتها، حيث أصبحت تعالج بشكل رقمي، وبامكانها تقديم الكثير من المعلومات المفيدة الرامية إلى تبيين القدرات المحلية، خاصة ما يتعلق بالمتغيرات الديمغرافية ومختلف الممتلكات، لكن تبقى تعثرها بعض النقائص في المحتوى، كما أنها غير مستغلة في تبيين القدرات المحلية، وهي:

– سجل جرد الأملاك المنقولة

– سجل جرد الأملاك العقارية البلدية

– نظام الحالة المدنية

– بطاقة النخبين

– بطاقة الخدمة الوطنية¹⁶

3- أنظمة معلومات مستحدثة: أنشأت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية نظامين

جديدين مطبقان الآن على المستوى الوطني وهما:

- نظام المعلومات للمتابعة المالية والميزانية للجماعات المحلية (SI-SBFCL)
 - نظام المعلومات الوطني لمتابعة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية (SI-SSECL)
- ورغم أن الوزارة أرفقت انشاء وتنفيذ هذين النظامين بثلاثة دلائل تشرح طريقة استغلالهما وتطبيقهما وارسلتهم إلى كافة الجماعات المحلية: ولايات ودوائر وبلديات، إلا أن المحتوى مايزال يفتقد لجودة المعلومة، الذي قد يعود للأسباب التالية:

- ضعف الكفاءات المؤهلة على المستوى المحلي
- عدم إيلاء الاهتمام والعناية الكافيين لهذين البرنامجين محليا
- عدم الوعي بأهمية هذه الأنظمة
- نقص الجدية في التحري والحرص على صحة المعلومة المقدمة
- ضعف التسيير المحلي.

يعتبر هذين النظامين في غاية الاهمية خاصة أنهما مربوطان رقميا بالإدارة المركزية (وزارة الداخلية والجماعات المحلية) من خلال شبكة وطنية داخلية، لكن مادام المحتوى غير دقيق للأسباب التي تم استعراضها سابقا فإن ذلك سيؤثر بشكل سلبي مباشر على عملية تـثمين القدرات المحلية ومراعاة الخصوصيات المحلية بشكل فعال، الأمر الذي يتطلب وعيا أكبر من صانعي القرار المحليين بأهمية هذه الأنظمة وإعطائها العناية التي تستحق ومن ثم استغلالها في تـثمين القدرات المحلية بشكل ناجع وفعال.

4- أنظمة معلومات قيد الإعداد والتطبيق: تجتهد وزارة الداخلية مؤخرا في رقمنة العديد من الملفات

فبالإضافة إلى الأنظمة السابقة، هناك نظامين آخرين قيد الاعداد والتطبيق هما:

- نظام معلومات المدارس الابتدائية وقد دخل هذا النظام قيد التنفيذ مؤخرا فقط خلال هذه السنة 2018، حيث يتضمن تجميع كل المعلومات المتعلقة بالمدارس وبالصور: احتياجات الأقسام، احتياجات الترميم، المطاعم المدرسية، النقل المدرسي... وذلك لتمكين وزارة الداخلية من حسن تسيير المدارس الابتدائية بعدما أوكل إليها هذا الملف خلال الأشهر الأخيرة.

- نظام معلوماتي خاص بتسيير الممتلكات البلدية وهو نظام في طور الاعداد على مستوى وزارة الداخلية يقوم من خلال لوحة متابعة مجرد وإحصاء الممتلكات¹⁷، وبالتالي تمكين صانعي القرار في البلديات من تثمين قدرات بلدياتهم المحلية في هذا الإطار لاسيما من خلال مراجعة وتحيين أسعار البيع والكرء.

5- مونوغرافيا الولاية: هو نظام معلومات يعد سنويا من طرف مهندسي الاحصاء لمديريات البرجة ومتابعة الميزانية على مستوى الولايات والتابعة لوزارة المالية بالتعاون مع مصالح الولاية، بناء على معلومات ومعطيات مستقبلية (موقوفة بتاريخ: 31 ديسمبر من السنة السابقة) من مختلف الادارات والهيئات المحلية، هدفه اعداد بنك معلومات ودائرة للمعلومات موثوقة وفعالة.

تتضمن مونوغرافيا الولاية العديد من المعلومات: تقديم عام للولاية (المساحة، معلومات جيولوجية، الاراضي الزراعية، مخزون المياه...)، الجانب التاريخي، المتغيرات الديمغرافية، معلومات واحصائيات عن وضعية مختلف القطاعات (الصناعة، الفلاحة، الري...)، وفي الأخير ملخص عن أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية¹⁸.

هذا النظام وان كان في محتواه أفضل بكثير من غيره، لشموليته وتحيينه كل سنة، إلا أنه هو الآخر تعثره الكثير من العيوب أهمها: عدم حرص مختلف الادارات والهيئات على تزويده بالمعلومات المحينة والصحيحة، أنه مايزال يدويا، أن مجاله السنوي طويل ويؤثر على دقة المعلومات وزمنها الحقيقي...

اضافة إلى ماسبق فإن هذا النظام لا يستعان به في عملية اتخاذ القرار والتخطيط، إلا على نطاق ضيق جدا (كالسماح بفتح صيدليات جديدة عند زيادة عدد السكان)، وبالتالي تبقى القدرات المحلية غير مثمنة لعدم ابرازها بدقة ومن ثم وبالضرورة عدم استغلالها.

لكي يتم تثمين القدرات المحلية كما يجب، لا بد أن يكون نظام المعلومات دقيقا ويتضمن معلومات محينة وموثوقة، شاملة وذات جودة تبرز القدرات المحلية بشكل آني ودقيق، لتمكين صانعي القرار على مستوى المحلي من اتخاذ القرارات السليمة والفعالة بغية تثمينها وحسن استغلالها.

لكن صانعي القرار على المستوى المحلي -وان وجد لديهم نظام فعال- لايمكنهم تثمين قدرات جماعاتهم المحلية بالشكل اللازم كون التخطيط في أغلبه مركزي، فالجلس الشعبي البلدي مقيد في أن تكون برامجه السنوية والمتعددة السنوات ضمن اطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات

التوجيهية القطاعية¹⁹، والتي هي لاتراعي في الكثير من الأحيان الخصوصيات والقدرات المحلية، لأنهم يجهلونها بالأساس لعدم توفرهم على نظام معلومات، كأن تتم برمجة وانجاز مركز ضخم للحرف التقليدية في بلدية ليست بها حرف تقليدية!

أما ماتعلق بالعمليات المختارة من طرف المجلس الشعبي البلدي والتي تدخل ضمن صلاحياته في اطار المخطط البلدي للتنمية²⁰ فإنها لاتتمن القدرات المحلية بالشكل المرجو كون الميزانية المخصصة تكون محدودة، اضافة الى عدم الاستعانة والبناء على نظام معلومات فعال، لذلك عادة مايكون اختيار العمليات مبني على قرارات ارتجالية نتيجة تلبية بعض المطالب الفئوية، تجسيد بعض الوعود الانتخابية، ترضية محتجين أو مجموعات ضاغطة...الخ.

4. خاتمة:

بعد معالجة الموضوع وتبيان دور المعلومات وأنظمتها في تـثمين القدرات المحلية وعرض ذلك في الجزائر، الذي يعرف العديد من النقائص والسلبيات يقدم الباحث فيما يلي الاقتراحات التالية:

1- وضع مصالح خاصة تابعة مباشرة للوالي في الولاية ورئيس المجلس الشعبي البلدي في البلدية، تضطلع بمهام إعداد ومتابعة نظام محلي للمعلومات، يشرف عليه مهندسون في الإحصاء والإعلام الآلي، حيث توكل لهم أيضا مهمة ابراز نقاط القوة ومكامن الضعف وتقديم الاقتراحات والبدايل اللازمة لتسهيل اتخاذ القرار على صانعيه المحليين وبالتالي تـثمين القدرات المحلية.

2- الانتقال من العمل اليدوي إلى استعمال تكنولوجيا المعلومات والرقمنة في اطار السعي إلى تطبيق الإدارة الالكترونية، لكسب الجهد والوقت وتحري الدقة والجودة في المعلومات، وبالتالي المساعدة على ترشيد القرارات التنموية.

3- إلزام صانعي القرار المحليين بضرورة أن تكون كل البرامج والمشاريع المقترحة مؤسسة ومبررة من خلال "عرض الأسباب" على معلومات حقيقية ومحيية مأخوذة من نظام المعلومات، وذلك من أجل تـثمين القدرات المحلية.

4- انشاء شبكات معلوماتية داخلية ومحلية بين مختلف الادارات والهيئات لتسهيل وتسريع تبادل المعلومات وتغذية أنظمة المعلومات المطبقة والتخلي تدريجيا عن البريد التقليدي الذي يستهلك الكثير من الوقت.

5- إنشاء مجالس ولائية للإحصاء وأنظمة المعلومات على غرار المجلس الوطني للإحصاء في مهامها، وعلى غرار المجلس التنفيذي الولائي في تركيبها، تتولى عمليات التحديث والتنسيق وحل المشاكل التي تعترض جمع المعلومات بين مختلف الإدارات والهيئات، وتقييم أنظمة المعلومات المطبقة.

6-فتح فروع ولائية وجهوية للديوان الوطني للإحصائيات للمساهمة وتقديم الدعم الفني للولايات والبلديات في أنظمتها المعلوماتية.

7- ضرورة الاستعانة بأدوات موثوقة وناجعة للمساعدة على اتخاذ القرارات المتعلقة بثمين القدرات المحلية سواء في قيادة المشاريع التنموية المسجلة أو في إطار برمجة المشاريع المستقبلية من خلال الخدمات المقدمة من طرف بعض الهيئات الوطنية المختصة، على غرار الوكالة الفضائية الجزائرية (ASAL) في مجال التزود بالمعطيات والصور ذات المصدر الفضائي والمنتجات المشتقة ذات القيمة المضافة وكذا تنفيذ الانظمة الاعلامية الجيوفضائية (SIG) والمعلومات ذات الصلة، في إطار جعل البرنامج الفضائي الوطني (PSN) أداة لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة للبلاد.²¹

8- إعداد بطاقات هوية للجماعات المحلية²² ولاسيما للبلديات، وهي عبارة عن نظام معلومات مختصر، تتضمن معلومات عن البلدية وموقعاتها وقدراتها مع التركيز على علاماتها الخصوصية، تكون متاحة للجميع (كموقع وزارة الداخلية مثلا أو المواقع الالكترونية للولايات...) وبمثابة أداة للجاذبية الاقليمية والاستقطاب، حيث تعتبر وسيلة تسويق الجماعة المحلية لنفسها من خلالها في إطار تثمين القدرات المحلية وتحقيق التنمية وخلق الثروة.

5. قائمة المصادر والمراجع:

- 1- القانون رقم: 10-11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، المتعلق بالبلدية.
- 2- القانون رقم: 07-12 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012، المتعلق بالولاية
- 3- تعليمة السيد الوزير الأول لأعضاء الحكومة رقم 100 المؤرخة في 21-09-2017، المتعلقة بمردودية البرنامج الفضائي الوطني.
- 4- مونوغرافيا ولاية الجلفة، طبعة 2013.

5- مداخلة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين للبلدية الجزائرية لما بعد الاستقلال

6- تصريح السيد مدير الموارد البشرية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية خلال حصة تلفزيونية (النقاش المفتوح) بالتلفزيون الرسمي بتاريخ: 14-03-2018

7- لمين علوطي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008

8- د. عماد الصباغ، نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، قطر، 2000

9- نورالدين حاروش، الخدمة العمومية المحلية كمؤشر للتنمية المستدامة، دار الأمة، الجزائر، 2017

10- عقون شراف، سياسات تسيير الموارد البشرية بالجماعات المحلية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ميله، 2007

11- بن علي لخضر، مكانة نظم المعلومات الجغرافية في التنمية المستدامة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013

12- البوابة الوطنية للجماعات الترابية، وزارة الداخلية المغربية، انظر الى الرابط: <http://www.pncl.gov.ma/fr/DevCompetence/fonctionnaireLocal/Pages/System.aspx>

13- البوابة الوطنية للجماعات الترابية، وزارة الداخلية المغربية، انظر الى الرابط: <http://www.pncl.gov.ma/DevCompetence/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B8%D9%81%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A/Pages/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-.aspx>

14- تصريح وزير الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الخبز أونلاين/ واج / 7 سبتمبر 2015، متوفر على الرابط:

<http://www.elkhabar.com/press/article/89804/#sthash.TKsJK5j9.dpuf>

- 1- لمين علوطي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 88
- 2- لمين علوطي، المرجع السابق، ص 87
- 3- د. عماد الصباغ، نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، قطر، 2000، ص 11
- 4- د. عماد الصباغ، المرجع السابق، ص 13
- 5- د. عماد الصباغ، المرجع السابق، ص 14
- 6- مداخلة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين للبلدية الجزائرية لما بعد الاستقلال
- 7- البوابة الوطنية للجماعات الترابية، وزارة الداخلية المغربية، انظر الى الرابط: <http://www.pncl.gov.ma/fr/DevCompetence/fonctionnaireLocal/Pages/System.aspx>
- 8- البوابة الوطنية للجماعات الترابية، وزارة الداخلية المغربية، انظر الى الرابط: <http://www.pncl.gov.ma/DevCompetence/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B8%D9%81%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A/Pages/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-.aspx>
- 9- لمين علوطي، المرجع السابق، ص 89
- 10- عقون شراف، سياسات تسيير الموارد البشرية بالجماعات المحلية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ميله، 2007، ص 22، 23
- 11- نورالدين حاروش، الخدمة العمومية المحلية كمؤشر للتنمية المستدامة، دار الأمة، الجزائر، 2017، ص 110

- 12- بن عليـة لـخـضر، مكانة نظم المعلومات الجغرافية في التنمية المستدامة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013. ص50
- 13- نورالدين حاروش، المرجع السابق، ص37
- 14- تصريح وزير الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الخبر أونلاين/ واج / 7 سبتمبر 2015، متوفر على الرابط: <http://www.elkhabar.com/press/article/89804/#sthash.TKsJK5j9.dpuf>
- 15- القانون رقم: 07-12 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012، المتعلق بالولاية
- 16- القانون رقم: 10-11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، المتعلق بالبلدية.
- 17- تصريح السيد مدير الموارد البشرية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية خلال حصة تلفزيونية (النقاش المفتوح) بالتلفزيون الرسمي بتاريخ: 14-03-2018
- 18- مونوغرافيا ولاية الجلفة، طبعة 2013.
- 19- المادة 107 من القانون رقم: 10-11
- 20- المادة 107 من القانون رقم: 10-11
- 21- تعليمـة السيد الوزير الأول لأعضاء الحكومة رقم 100 المؤرخة في 21-09-2017، المتعلقة بمردودية البرنامج الفضائي الوطني.
- 22- نورالدين حاروش، المرجع السابق، ص229.